S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1041 (1996)
29 January 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٤١ (١٩٩٦)

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٢٤ المعقودة
في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦**

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبريا، وخاصة القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/47) عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا،

وإذ يثني على الدور الايجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في جهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبريا،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحوادث الأخيرة لانتهاك وقف إطلاق النار والهجمات على قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وكذلك ازاء استمرار التأخيرات في عملية فصل القوات ونزع أسلحتها،

وإذ يشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف في اتفاق أبوجا (S/1995/742، المرفق) بدقة لأحكامه والتعجيل بتنفيذه،

وإذ يؤكد من جديد أن شعب ليبريا وقادته يتحملون المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره للدول الأفريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا،

وإذ يثني أيضا على الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة دعما لعملية السلام، وإلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بما في ذلك تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لليبريا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٣ - يدعو جميع الأطراف الليبرية إلى أن تحترم جميع الاتفاقات والالتزامات التي تعهدت بها بالفعل وأن تنفذها تنفيذا كاملا وسريعا، وبخاصة أحكام اتفاق أبوجا فيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع سلاح المحاربين وتسريحهم، والمصالحة الوطنية؛

٤ - يدين الهجمات المسلحة الأخيرة ضد أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وضد المدنيين ويطالب بوقف هذه الأعمال العدائية فورا؛

٥ - يعرب عن مواساة المجلس لحكومات وشعوب بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ولأسر أفراد فريق الرصد الذين فقدوا أرواحهم؛

٦ - يطلب مرة أخرى من كافة الجماعات في ليبريا أن تحترم، بدقة، مركز أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك مركز المنظمات والوكالات القائمة بتوصيل المساعدات الانسانية في جميع أنحاء ليبريا، ويطالب أيضا بأن تقوم هذه الجماعات بتسهيل توصيل تلك المساعدات وأن تلتزم بصرامة بقواعد القانون الانساني الدولي ذات الصلة؛

٧ - يحث جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدات المالية والسوقية وسائر المساعدات اللازمة لمساندة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لتمكينه من الاضطلاع بولايته، ولا سيما فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات الليبرية؛

٨ - يؤكد على أن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبريا، بما في ذلك الاشتراك في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، إنما يتوقف على ما يبديه الأطراف الليبريون من التزام مستمر بحل خلافاتهم سلميا وتحقيق المصالحة الوطنية وفقا لعملية السلام؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، تقريرا مرحليا عن الحالة في ليبريا، وخاصة عن التقدم المحرز في نزع سلاح الجماعات وتسريحها، وفي التخطيط للانتخابات؛

١٠ - يطلب من فريق الرصد تكثيف الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي البعثة وموظفيها المدنيين، طبقا للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272) ولمفهوم عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛

١١ - يؤكد على الحاجة الى توثيق الاتصالات وأحكام التنسيق بين البعثة والفريق في الأنشطة التنفيذية التي يبذلانها على جميع الأصعدة؛

١٢ - يحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم المزيد من الدعم لعملية السلام في ليبريا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا؛

١٣ - يؤكد أيضا على أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبريا، وكذلك على الحاجة الى القيام فورا بإصلاح نظام السجون في هذا البلد؛

١٤ - يذكر جميع الدول بالتزاماتها بالتقيد الصارم بالحظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وبعرض كل ما يحصل من انتهاكات لحظر توريد الأسلحة على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

١٥ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في ليبريا؛

١٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.
